

الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

د. بشير سعدوني

أستاذ محاضراً

جامعة الجزائر 2

يوم 19/09/1958 أعلن فرحات عباس في القاهرة عن تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وقد جاء في هذا البيان ما يلي:

بسم الله الرحمن الرحيم

باسم الشعب:

نظراً للسلطات التي يخولها المجلس الوطني للثورة إلى لجنة التنسيق والتنفيذ (لائحة أوت 1957) فإن لجنة التنسيق والتنفيذ قد قررت تكوين حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية.⁽¹⁾

- فما هي ظروف تكوين هذه الحكومة ؟

- وكيف تمّ تكوينها ؟

- وما هي النشاطات التي قامت بها؟

ظروف تكوين الحكومة المؤقتة :

اندلعت ثورة نوفمبر 1954 بإمكانات مادية بسيطة جداً فمن حيث الأسلحة كانت عبارة عن بنادق قديمة موروثة عن الحرب العالمية الثانية، وأخرى صنعت محلياً، إضافة إلى الأسلحة البيضاء (فؤوس، خناجر، أمواس...) هذا إلى

جانب بعض المعدات التي كانت تفتك من العدو أثناء الاشتباك أو أثناء الكمائن التي تنصب له.⁽²⁾

أما عدد المجاهدين فقد كان قليلاً يتراوح بين 2000 إلى 3000 مجاهد معظمهم لم يتدربوا جيداً على السلاح واستعماله، أما الأموال فقد كانت شبه منعدمة تماماً، أما من ناحية التنظيم فقد كان بسيطاً، فقد قسمت الجزائر إلى خمسة مناطق، ووضع على رأس كل منطقة مسؤول يشرف على سير الثورة

هذه الظروف أخذت بالتغير شيئاً فشيئاً بعد انعقاد مؤتمر الصومام يوم 20 أوت 1956، حيث أعطى لأول مرة محتوى للثورة الجزائرية، ووضعها في مسارها الحقيقي، وقادها نحو النصر، كما وضع هيكل تنظيمية لها وخطة شاملة لجيش التحرير وأنشأ هيأتين قياديتين هما: المجلس الوطني للثورة الجزائرية ولجنة التنسيق والتنفيذ.

هذا إلى جانب توحيد النظام الثوري وتوسيع النشاط الدبلوماسي وتقسيم التراب الوطني إلى ست ولايات حربية وسن قوانين تتعلق بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية والعسكرية والسياسية وبذلك أصبحت الثورة مسيرة للقوانين الدولية متحركة في الوضع الداخلي والخارجي.⁽³⁾

وهكذا بلغت الثورة درجة عظيمة من التنظيم والصمود والقوة هزت المستعمر هزاً عنيفاً، الأمر الذي تطلب إقامة هيئة أكثر تنظيمياً وقدرة على معالجة قضايا الداخل التي ازدادت اتساعاً وتشعباً، وأيضاً قدرة على التواصل مع الخارج بحنكة سياسية، فكان التفكير في تكوين حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية.

الحكومة المؤقتة في مؤتمر طنجة :

انعقد مؤتمر طنجة من 27 إلى 30 أفريل 1958 بمشاركة الأحزاب المغاربية الثلاثة (حزب الاستقلال، الحزب الدستوري الجديد، جبهة التحرير الوطني)⁽⁴⁾ وقد تطرق المؤتمر بالنسبة للجزائر لمسألتين:

المسألة الأولى: كون جبهة التحرير الوطني هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الجزائري، والثانية التوصية بإنشاء حكومة جزائرية مؤقتة حيث ورد فيه ما يلي: "... ونظراً لما تحظى به قضية استقلال الجزائر لدى الشعوب وقادتها، ونظراً لكون إلتفاف الشعب الجزائري حول جبهة التحرير يجعل منها الحركة الوحيدة الممثلة للجزائر المجاهدة، ونظراً لما تتحمله جبهة التحرير الهبة المسيرة لمعركة تحرير الشعب الجزائري من مسؤوليات بجميع أنواعها فإن المؤتمر يوصي بتكوين حكومة جزائرية باستشارة حكومتي المغرب وتونس وقد أبدى ممثل الوفد المغربي عبد الرحيم بوعبيد موافقته على تكوين هذه الحكومة حيث صرح قائلاً: "نحن مستعدون للاعتراف بالحكومة المزمع تكوينها"⁽⁵⁾ كما أبدى ممثل الوفد التونسي الباهي الأدغم موافقته بقوله: "تكوين حكومة جزائرية معناه وجود شخصية قانونية، وهيئة شرعية على المستوى الدولي، ينبغي تحديد المسؤوليات وتقديم رجال أكفاء معروفين على الساحة الدولية.... إن وفدنا يؤيد تكوين حكومة..."⁽⁶⁾

هذا بالإضافة إلى أن الكثير من حركات التحرر في العالم قامت بإنشاء حكومات بعد مرور فترة من اندلاع ثورتها، بل أن فرنسا شكلت مثل هذه الحكومة، فخلال الحرب العالمية الثانية احتلت أراضيها من طرف الألمان فشكل ديغول لجنة للدفاع عن الإمبراطورية في الخارج، وعينه المجلس الوطني الإستشاري رئيساً للحكومة المؤقتة للجمهورية الفرنسية.

أهداف الحكومة المؤقتة:

لخص أحمد توفيق المدني هذه الأهداف بقوله: "... المقصود منها أي الحكومة المؤقتة إقتناع الرأي العام العالمي بأنّ المفاوض الجزائري موجود وهو يظهر رغبته في الاتصال ضمن مفاوضات رسمية بالحكومة الفرنسية على مقتضى الشروط التي أعلنتها الثورة والمقصود هنا مبادئ أول نوفمبر وقرارات مؤتمر الصومام، والمهمة الأساسية للحكومة المؤقتة هو تحقيق الإستقلال، وتمكين الجزائر من إبداء صوتها في وسط عالمي".⁽⁷⁾

وهناك أهداف أخرى منها:

1. ما جاء في الرسالة التي أرسلتها هذه الحكومة نفسها للملوك والرؤساء العرب، منهم الرئيس جمال عبد الناصر غداة تشكيلها: "... إنَّ تشكيل هذه الحكومة يا سيادة الرئيس في هذا الوقت بالذات، إنما هو رد عملي وعلمي على ذلك التحدي الصارخ الذي ألقت به الحكومة الاستعمارية الفرنسية على وجه الشعب الجزائري المجاهد عندما أعلنت سياسته الاندماج التام، وأخذت توافي تنفيذها بواسطة إرغام الشعب على المشاركة في الاستفتاء الذي قامت به في 28 سبتمبر 1958 حول الدستور الفرنسي الجديد... وتضع حداً فاصلاً لما تدعيه الحكومة الفرنسية في مناسبات عدة من أنها لا تجد أمامها ممثلاً صحيحاً تفاوضه رسمياً لمحاولة إيجاد حل للقضية الجزائرية".⁽⁸⁾

2. العمل على إقحام كل القوى غير الثورية التي تحاول التكلم باسم الشعب الجزائري، والتي تزعم أنها تمثله مع أنها لا تمثل إلا نفسها و بالتالي التأكيد العملي أن جبهة التحرير وجيشها هما الممثل الوحيد للشعب الجزائري.

3. سنة 1958 اشتدّ الصراع بين الطرفين الفرنسي والجزائري حيث سعى الفرنسيون إلى قمع الثورة وإخماد لهيبها مستخدمين مختلف الأساليب العسكرية والسياسية والدبلوماسية والنفسية لتحقيق ذاك الهدف، خاصة بعد أن تقلد ديغول زمام الأمور⁽⁹⁾ وشرع في تطبيق مخططة المعروف بمشروع قسنطينة⁽¹⁰⁾ و تعيينه للجنرال موريس شال قائداً أعلى للجيش⁽¹¹⁾ بهدف التصعيد العسكري للقضاء على جيش التحرير وتجسيد الحل الذي يريده ديغول، فكان لابد للثورة أن تواجه هذه السياسة بإجراءات مضادة على مختلف الأصعدة، فكان تكوين الحكومة المؤقتة إحدى هذه الإجراءات.

4. تمكن الدبلوماسية الجزائرية من تحقيق عدة انتصارات تجسدت في العديد من المحطات منها مؤتمر باندونغ الذي حضره وفد هام لجبهة التحرير الوطني بصفته ملاحظ ضمن وفد مشترك يضم البلدان المغاربية الثلاث (تونس، المغرب، الجزائر) لتدويل الصراع القائم بين الجزائريين والسلطة الفرنسية المهيمنة من أجل كسب التأييد الخارجي، وعزل المستعمر على المسرح العالمي.⁽¹²⁾

وهو ما حدث فعلاً، حيث أقر المؤتمر بحق الجزائريين في تقرير المصير، فعدّ ذلك أول انتصارٍ دبلوماسي للقضية الجزائرية وأول محطة لتدويلها، كما عدّت تجسيداً عملياً لما نص عليه مؤتمر الصومام وهو "ومن بين أهدافها على المستوى الخارجي، السعي للحصول على أقوى ما يمكن من التأييد المادي والمعنوي والروحي تصعيد تأييد الرأي العام... وحمل الحكومات على مناصرة القضية الجزائرية"⁽¹³⁾... وهناك العديد من المؤتمرات الأخرى التي كرست حق الشعب الجزائري في تقرير المصير والاستقلال خاصة على المستوى الإفريقي منها :

- مؤتمر التضامن الإفريقي الآسيوي في القاهرة في نوفمبر 1957 حيث قامت الوفود المشاركة تصفق وتهتف مؤيدة كفاح الشعب الجزائري، وتقرر فيه يوم 30 مارس من كل عام يوماً خاصاً بالجزائر تقام فيه الاجتماعات وتكتب المقالات وتذاع الأحاديث والمنشورات التي تتبنى كفاح الشعب الجزائري، كما تجمع فيه التبرعات المختلفة لمساعدة ثورة الجزائر.⁽¹⁴⁾

- مؤتمر "أكرا" الأول المنعقد بعاصمة غانا يوم 15 أبريل 1958 وكان كفاح الشعب الجزائري محور المداولات في هذا المؤتمر الذي كان نقطة انطلاق جديدة في تاريخ الحركة التحررية الإفريقية.

- أما بالنسبة لجامعة الدول العربية فقد أعلنت عن دعمها اللامشروط للقضية الجزائرية فقد تمخض اجتماعها المنعقد يوم 12/04/1956 عن عدة قرارات صادقت عليها اللجنة السياسية كلها تخدم الجزائر حيث أوصت بعرض قضيتها على مجلس الأمن الدولي وتكثيف النشاط الدبلوماسي لدى دول باندونغ والحكومات الأخرى ومساعدة الجزائر مادياً ودراسة مسألة مقاطعة فرنسا.⁽¹⁵⁾

فكان لابد من إيجاد هيئة رسمية تستغل هذا الانتصار المحقق لفائدة الثورة الجزائرية وطبعاً، هذه الهيئة هي الحكومة المؤقتة.

تكوين الحكومة المؤقتة :

يوم الجمعة 19 سبتمبر 1958 أعلن عن تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في كل من القاهرة وتونس والمغرب في آن واحد وذلك بحضور رجال الصحافة من مختلف الصحف العالمية.

ففي القاهرة -مثلاً- تمّ الإعلان عن ميلاد هذه الحكومة بحضور عدة شخصيات سياسية منها سفراء العراق وليبيا والباكستان وتولي الرئيس فرحات عباس قراءة نص بيان التأسيس الذي جاء فيه: "...إنّ هذا الإعلان الذي وقع باسم شعب يدافع منذ أربع أعوام في سبيل استقلاله قد بعث الدولة الجزائرية التي ابتلعها الاحتلال الحربي سنة 1830، ومحاحا بصفة قاسية، ظالمة من الخارطة السياسية للشمال الإفريقي.." (16)

بعد الانتهاء من قراءة البيان مباشرة بدأت الدول تعلن اعترافها بالحكومة المؤقتة، وهي العراق، ليبيا، والباكستان، وعلى الساعة السادسة مساءً من نفس اليوم جاء اعتراف اليمين (17).

وهذا الاعتراف هو اعتراف أنّ الشعب صاحب سيادة على أرضه هذه السيادة التي حرم منها منذ 1830

وقد انبثقت هذه الحكومة عن المجلس الوطني للثورة الجزائرية الذي هو بمثابة برلمان للشعب الجزائري، علماً أنّ الانتخابات في وضعية حروب التحرير ليست شرطاً لإثبات ديمقراطية وشرعية التمثيل وبظهورها اكتمل التنظيم السياسي للدولة الجزائرية، ورفع علم الاستقلال خفاقاً، وحرر محمد بجاوي عرضاً يثبت فيه قانونية هذه الحكومة.

استقبل الشعب نبأ إعلان الحكومة بفرح شديد جعل الكثير منهم يذرف الدموع ابتهاجاً بهذا اليوم السعيد الذي أعاد بعث الدولة الجزائرية من جديد، لهذا عمّت الأفراح أرجاء الوطن ولدى الجالية الجزائرية في الخارج، بل حتى لدى الأشقاء العرب والأصدقاء، وقد أطلق على هذا اليوم الميمون عيد الجمهورية، خاصة وأنّ الثورة بهذا الإجراء استكملت بناء مؤسساتها، واكتسبت بذلك الصفة الشرعية القانونية رغم الاعتراض الفرنسي. (18)

الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية:

1. التشكيلة الأولى⁽¹⁹⁾

1958 - 1960	
الشخصيات	المهام
السيد فرحات عباس	رئيس الحكومة
السيد كريم بلقاسم	نائب الرئيس ووزير القوات المسلحة
السيد أحمد بن بلة	نائب الرئيس
السيد حسين آيت أحمد	نائب الرئيس
السيد رابح بيطاط	نائب الرئيس
السيد محمد بوضياف	وزير الدولة
السيد محمد خيضر	وزير الدولة
السيد محمد لامين دباغين	وزير الشؤون الخارجية
السيد محمود الشريف	وزير التسليح و التموين
السيد لخضر بن طوبال	وزير الداخلية
السيد عبد الحفيظ بوصوف	وزير الإتصالات العامة والمواصلات
السيد عبد الحميد مهري	وزير شؤون شمال إفريقيا
السيد أحمد فرنسيس	وزير الشؤون الإقتصادية و المالية
السيد أمحمد يزيد	وزير الإعلام
السيد بن يوسف بن خدة	وزير الشؤون الإجتماعية
السيد أحمد توفيق المدني	وزير الشؤون الثقافية

السيد الأمين خان	كاتب الدولة
السيد عمر أوصديق	كاتب الدولة
السيد مصطفى إسطنبولي	كاتب الدولة

2. التشكيلة الثانية: (20)

1960 - 1961	
الشخصيات	المهام
السيد فرحات عباس	رئيساً
السيد كريم بلقاسم	نائب الرئيس ووزير الشؤون الخارجية
السيد أحمد بن بلة	نائب الرئيس
السيد حسين آيت أحمد	نائب الرئيس
السيد رابع بيطاط	نائب الرئيس
السيد محمد بوضياف	وزير الدولة
السيد محمد خيضر	وزير الدولة
السيد السعيد محمدي	وزير الدولة
السيد عبد الحميد مهري	وزير الشؤون الإجتماعية والثقافية
السيد عبد الحفيظ بوصوف	وزير التسليح والاتصالات العامة
السيد أحمد فرنسيس	وزير المالية والشؤون الاقتصادية
السيد أمحمد يزيد	وزير الإعلام

السيد لخضر بن طوبال	وزير الداخلية
---------------------	---------------

3. التشكيلة الثالثة⁽²¹⁾:

1961 - 1962	
الشخصيات	المهام
السيد بن يوسف بن خدة	رئيساً ووزير المالية الشؤون الاقتصادية
السيد كريم بلقاسم	نائب الرئيس ووزير الداخلية
السيد أحمد بن بلة	نائب الرئيس
السيد محمد بوضياف	نائب الرئيس
السيد حسين آيت أحمد	وزير الدولة
السيد رابح بيطاط	وزير الدولة
السيد محمد خيضر	وزير الدولة
السيد لخضر بن طوبال	وزير الدولة
السيد سعيد محمدي	وزير الدولة
السيد سعد دحلب	وزير الشؤون الخارجية
السيد عبد الحفيظ بوصوف	وزير التسليح والاتصالات العامة
السيد أمحمد يزيد	وزير الإعلام

النشاط السياسي للحكومة المؤقتة:

قامت الحكومة المؤقتة بعدة نشاطات سياسية ودبلوماسية على مستوى الوطن العربي، والعالم الاشتراكي، وبقية بلدان العالم، لتبين للجميع أنّ هناك ثورة قائمة في الجزائر، وأنّ هناك شعباً يريد التخلص من الهيمنة الاستعمارية مهما كلفه ذلك من تضحيات، وأنّ الشعب الجزائري حمل السلاح ليس حباً في الحرب وإراقة الدماء، وإنما أجبر على ذلك دفاعاً عن كرامته وحرية وسيادته المغتصبة منذ 1830.

• على المستوى العربي :

قام أعضاء الحكومة المؤقتة بزيارات متعددة للبلدان العربية خدمة للقضية الجزائرية، وتوطيداً لعرى الأخوة التي تربط شعوب هذه البلدان بالشعب الجزائري، ولشكر الحكومات العربية على ما قدّمته من عون، ومن اعتراف فوري للحكومة المؤقتة، ولحثها على مواصلة الدعم المادي والمعنوي للجزائر.

وفي هذا الإطار قام أحمد توفيق المدني وكريم بلقاسم وعبد الحفيظ بوصوف وفرحات عباس وإبراهيم مزهودي بزيارة إلى ليبيا حيث خصّ الوفد الجزائري باستقبال رسمي وشعبي، حماسي وأخوي

وفي يوم 6 أفريل من نفس السنة نزل وفد الحكومة المؤقتة بمدينة جدة السعودية، فاستقبل استقبالاً رسمياً بصفة مرموقة من طرف رجال الحكومة ووالي جدة وتوجهوا نحو مكة المكرمة حيث أدّوا العمرة ثم توجهّ الوفد إلى الرياض، فاستقبل من طرف ولي العهد السعودي الأمير فيصل ثم الملك سعود بن عبد العزيز، بعدها زار وفد الحكومة المؤقتة بلدان عربية أخرى منها العراق التي وصلها يوم 21 أفريل 1959، وحظي فيها أيضاً باستقبال رسمي وشعبي، كما خصهم الرئيس عبد الكريم قاسم بحفاوة منقطعة النظير وعدهم بمدّ الجزائر بمساعدات مالية معتبرة.

وفي يوم 29 أفريل 1959 وصل وفد الحكومة المؤقتة إلى الكويت، فاستقبل من طرف الأمير الشيخ سالم الصباح وبقية الأمراء والوزراء والخاصة والعامة، و بعد أن أقام بالمهام التي قصد الكويت من أجلها غادر هذا البلد يوم

28 أفريل إلى لبنان، وقد أصبح الوفد مكون من رئيس الحكومة فرحات عباس ونائبه كريم بلقاسم، وأحمد توفيق المدني وزير الشؤون الثقافية وبعد أن أجرى الوفد الجزائري العديد من المحادثات والمشاورات مع المسؤولين اللبنانيين توجه إلى مصر فأجرى العديد من الاتصالات والمحادثات مع مسؤولي هذا البلد، خاصة الرئيس جمال عبد الناصر الذي حذر الجزائريين من الرضوخ للوهن أمام مشاق الكفاح و كثرة الضحايا وثانيًا عدم الخلاف والشقاق لأن ذلك يضعف الصف و يقدم خدمة للعدو، مذكرًا الجميع بأن مصر ستظل كما كانت إلى جانب القضية الجزائرية إلى غاية تحقيق النصر.

وتواصلت رحلة وفد الحكومة المؤقتة فزار السودان يوم 24 ماي 1959 والأردن يوم 27 ماي من نفس السنة، وقد لقيت هذه الزيارات نجاحًا عظيمًا على مختلف الأصعدة السياسية والعسكرية والمادية خاصة وأنها لم تقتصر على هذه الدول بل امتدت إلى العديد من الدول العربية الأخرى، كالمغرب وتونس وسوريا والسودان وغيرها.⁽²²⁾

• على مستوى الدول الاشتراكية :

قام وفد الحكومة المؤقتة بزيارة أخرى على مستوى دول المعسكر الاشتراكي منها:

1. زيارة الصين :

سنة 1959 زار وفد الحكومة المؤقتة الصين الشعبية، وقد لقي هذا الوفد استقبالا حارًا ومميزًا على المستوى الرسمي والشعبي، وفي هذا يقول المجاهد الأخضر بن طوبال : "كنت عضوًا في الوفد و إنَّ الاهتمام الذي أعطاه لنا في ذلك الوقت المسؤولون الصينيون لم يعطوه لأي وفد آخر زارهم قبلنا أو بعدنا، وكان مقياس الإهتمام يبرز من خلال المدة التي يقضيها الرئيس (ماوتسي تنغ) مع الوفد الزائر، وكان قد قضى معنا ثلاث ساعات متتالية، ولم يكن قد سبق لوفد زائر للصين أن يقضي مع الرئيس (ماوتسي تنغ) ثلاث ساعات كاملة واستقبلنا ثلاث مرات في ظرف خمسة أيام، مع أنه كان منشغلاً جدًا في الوقت

الذي كان يوجد في الصين 85 وفدًا، وأقام لنا حفل استقبال ضمّ خمسة آلاف شخص، وترأس الحفل رئيس دولتهم تكريمًا للوفد الجزائري⁽²³⁾

وتوالى الزيارات للصين، منها تلك التي قام بها وفد جزائري في أكتوبر 1960 برئاسة السيد/فرحات عباس رئيس الحكومة المؤقتة⁽²⁴⁾

2. زيارة الاتحاد السوفياتي :

في نفس السنة زار وفد الحكومة المؤقتة الاتحاد السوفياتي ثم كرر الزيارة في السنة الموالية (أكتوبر 1960)، فجاء اعتراف الاتحاد السوفياتي بالحكومة المؤقتة، حيث صرّح نيكيتا خروتشوف "اجتماعي بوفد الحكومة المؤقتة دليل على وجودها الحقيقي، إنها أمر واقع...إنّ ديفول معترف بها ما دام قد تفاوض مع مبعوثيها"⁽²⁵⁾

3. زيارة يوغسلافيا:

دعمت يوغسلافيا الثورة الجزائرية إعلاميًا وسياسيًا و دبلوماسيًا وماديًا منذ إنطلاقتها في أول نوفمبر 1954، وتواصل هذا الدعم إلى غاية استعادة الاستقلال الوطني، وقد تجسدت هذه العلاقات في عدّة زيارات منها زيارة الرئيس فرحات عباس مرتين إلى يوغسلافيا في جوان 1959 وسبتمبر 1961، ولقاء فرحات عباس ببيتو الرئيس اليوغسلافي في تونس في شهر أفريل 1961 وقد أدّت هذه الزيارات واللقاءات إلى توطيد العلاقة بين الطرفين الجزائري واليوغسلافي⁽²⁶⁾

4. على مستوى بقية العالم:

قامت وفود الحكومة المؤقتة بزيارات متعددة لمختلف بلدان العالم الأخرى، من ذلك - مثلاً- تلك الزيارة التاريخية التي قادته إلى بلدان أمريكا اللاتينية خلال شهر أكتوبر 1960 بقيادة الرئيس فرحات عباس، حيث زار الشيلي والأرغواي وغيرها، وأجرى الوفد محادثات مثمرة مع ممثلي هذه البلدان

وقد فشلت كل المحاولات التي قامت بها السفارات الفرنسية في بلدان أمريكا الجنوبية لإفشال هذه الزيارات⁽²⁷⁾

5. زيارات أخرى:

زار وفد الحكومة المؤقتة العديد من الدول الأخرى منها ما يلي:

تاريخ الزيارة	رئيس وفد الحكومة المؤقتة	البلد المقصود
أفريل 1959	فرحات عباس	الباكستان
أفريل 1960	كريم بلقاسم	الفيتنام
أفريل 1960	كريم بلقاسم	كوريا الشمالية
19 - 25 جانفي 1961	فرحات عباس	أندونيسيا
26 جانفي 1961	فرحات عباس	سنغافور
31 جانفي 1961	فرحات عباس	سيلان

أمّا عن أهداف هذه الزيارة فتتمثل في:

- إعطاء دفع معنوي وسياسي للحكومة المؤقتة
- الحصول على المزيد من المساعدات المادية و المالية
- شرح أهداف وإستراتيجية الحكومة المؤقتة للأشقاء والأصدقاء في العالم
- إبراز مكانتها الدولية كونها تمارس نشاطات حكومية عادية
- وتستقبل استقبالا رسمياً على غرار بقية حكومات العالم
- عزل فرنسا دبلوماسياً وفضح سياستها الاستعمارية الممارسة في الجزائر

المشاركة في المؤتمرات :

شارك أعضاء الحكومة المؤقتة في العديد من المؤتمرات سواء على المستوى العربي كمؤتمر شتورة (24 أوت 1960) ومؤتمر بغداد (30 جانفي — 04 فيفري 1961) أو على المستوى الإفريقي كمؤتمر أكرا الثاني (8 ديسمبر 1958) ومؤتمر منروفيا للحكومات الإفريقية (4 أفريل 1961) ومؤتمر الدار البيضاء (من 4 إلى 7 جانفي 1961)

وقد تمكن ممثلو الحكومة المؤقتة خلال هذه المشاركات من تحقيق نتائج سياسية باهرة من ذلك ما نص عليه البيان الختامي لمؤتمر شتورة : " تعلن (اللجنة السياسية) من جديد أن قضية الجزائر هي قضية الأمة العربية جميعا وأنه قد أصبح من المتعين الآن أكثر من أي وقت مضى أن تتحمل البلاد العربية كلها مسؤولياتها كاملة اتجاه الجزائر وهي جزء لا يتجزأ من العالم العربي " (28)

وكذلك مؤتمر أكرا الثاني الذي اتخذ قرارا هاما لصالح الجزائر حيث دعا الحكومات الإفريقية إلى الاعتراف بالحكومة المؤقتة ووجه نداء لمساعدة الجزائر ماديا وأديبا. (29)

سير المفاوضات :

حين يئس القادة الفرنسيون من إمكانية تحقيق نصر عسكري على المجاهدين الجزائريين، وتأكدوا من أنّ القضية الجزائرية ليست قضية متمردين تقترح عليهم فرنسا تسليم أنفسهم إلى سلطتها⁽³⁰⁾، وإنما هي قضية شعب يكافح من أجل سيادته واستقلاله،

وتحرير أرضه المغتصبة، أرغم القادة الفرنسيون وعلى رأسهم الجنرال ديغول على الجلوس إلى طاولة المفاوضات مع الممثل الوحيد الشرعي للشعب الجزائري ألا وهو الحكومة المؤقتة.

وفعلاً انطلقت المفاوضات بصفة رسمية وجادة وفعلية في عهد الجمهورية الخامسة سنة 1960، وإن كانت سبقتها محاولات فاشلة عديدة⁽³¹⁾، وكانت

الانطلاقة بلقاء مولان بفرنسا من 25 إلى 29 جوان 1960 وتوجت باتفاقيات إيفيان الثانية يوم 18/03/1962 بالتوقيع على وثيقة وقف إطلاق النار بين وفد الحكومة المؤقتة ووفد الحكومة الفرنسية، بعد أن اعترضت المفاوضات عدة صعوبات وعراقيل منها:

- الوحدة الترابية والشعبية للجزائر
- تمثيل الجبهة الشرعي للشعب الجزائري
- قضية وقف إطلاق النار
- مصير المستوطنين بعد الاستقلال
- الطاولة المستديرة
- المرحلة الانتقالية
- الإشراف على الاستفتاء
- إلخ

وكان لثبات وإصدار وكفاءة المفاوض الجزائري دور رئيسي على المستوى

العالمي

على المستوى العالمي :

تعدد وتنوع نشاطات الحكومة المؤقتة على المستوى العالمي، وقد تجلّى خاصة في الدفاع عن القضية الجزائرية في الأمم المتحدة ففتح مكاتب في العيد من بلدان العالم

بالنسبة للأمم المتحدة :

إنشاؤها انعقاد الدورة الثالثة عشر للجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث نوقشت القضية الجزائرية من طرف اللجنة السياسية وقد صادقت الجمعية العامة على لائحة لصالح الجزائر لم تصوت الولايات المتحدة الأمريكية ضدها، بل امتنعت عن التصويت، وفي هذه الدورة بدأ التقهقر في الموقف الفرنسي خاصة وأنها أصدرت لائحة تحث على:

- الاعتراف بحق الشعب الجزائري في الاستقلال

- تبدي عميق إهتمامها باستمرار الحرب في الجزائر
- تعتبر أن الحالة الراهنة في الجزائر تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين⁽³²⁾

وقد اعتبرت صحيفة المجاهد قرار الأمم المتحدة نصراً دبلوماسياً حقق ثلاثة أهداف

- الاعتراف بحالة الحرب في الجزائر
- الاعتراف بالحكومة المؤقتة
- الاعتراف بالحق في الاستقلال⁽³³⁾

الدورة الرابعة عشر 1959:

تمكن وفد الحكومة المؤقتة من جلب المزيد من المؤيدين والمناصرين للقضية الجزائرية من خلال هذه الدورة التي تصدع فيها تحالف الحلف الأطلسي، ولم يعد يجد ما يدافع به عن الموقف الفرنسي، فأصدرت الجمعية العامة لائحة هذا نصها: "إنّ الجمعية العامة بعد أن ناقشت مسألة الجزائر تذكر بقرارها الصادر في 15 فيفري 1957 الذي عبّرت فيه عن الأمل في إمكان الوصول إلى حل سلمي ديمقراطي عادل عن طريق الوسائل المناسبة طبقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وتذكر بقرارها الصادر في 10 ديسمبر 1957 الذي عبّرت فيه عن الرغبة في أن تبدأ المحادثات وأن تستخدم وسائل مناسبة أخرى قصد الوصول إلى حل سلمي يتماشى مع أغراض ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وتذكر كذلك بالمادة الأولى من الفقرة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة وتبدي اهتمامها العميق باستمرار القتال في الجزائر، وتعترف بحق شعب الجزائر في تقرير مصيره وتحثّ الطرفين على إجراء مباحثات مباشرة بقصد الوصول إلى حل سلمي على أساس حق تقرير المصير طبقاً لمبادئ الأمم المتحدة"⁽³⁴⁾

الدورة الخامسة عشر 1960:

خلال هذه الدورة تدعم موقف الجزائر أكثر بفضل الجهد المكثف الذي قام به ممثلو الحكومة المؤقتة والذي أدى إلى حصول القضية الجزائرية على دعم مطلق من طرف الكثير من الدول خاصة الكتلة الأفروآسيوية، ورغم مقاطعة فرنسا لهذه الدورة إلا أن ذلك لم يفدها في شيء حيث أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة اللائحة التالية: "إنّ الجمعية العامة لما كان الطرفان الجزائري والفرنسي قد اتفقا على قبول مبدأ حق تقرير المصير تقرّر:

أ- حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره واستقلاله

ب- الحاجة الماسة لإيجاد ضمانات لتنفيذ هذا الحق على أساس احترام

وحدة التراب الجزائري

ت- إنّ الجمعية العامة مسؤولة عن تنفيذ هذا القرار بصورة كاملة⁽³⁵⁾

الدورة السادسة عشر 1961:

جرت هذه الدورة بعد أن حققت الحكومة المؤقتة نجاحات باهرة على المستوى العالمي، إذ اعترفت بها قرابة ثلاثين دولة تمثل قرابة ثلثي سكان العالم.

وفي نفس الوقت فشلت القوات الفرنسية في عمليات التمشيط التي قامت بها ضدّ فرق جيش التحرير الوطني، الأمر الذي أدى بالحكومة الفرنسية إلى الرضوخ والدخول في مفاوضات جادة مع وفد الحكومة المؤقتة، لهذا صادقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على لائحة يوم 16/12/1961 تضمنت ما يلي: "إنّ ممثلي الدول الإفريقية- الآسيوية بعد أن عبّروا عن أسفهم العميق أمام استمرار الحرب في الجزائر، وبعد أن لاحظوا عزم الطرفين المعنيين بالأمر على البحث عن حل تفاوضي، سلمي، على قاعدة حق الشعب الجزائري في تقرير المصير وفي الاستقلال، فإنهم يدعون الحكومة الفرنسية والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لاستئناف التفاوض من أجل تطبيق حق الشعب الجزائري في تقرير المصير وفي الاستقلال، وذلك في نطاق احترام وحدة وسلامة الوطن الجزائري"⁽³⁶⁾

البعثات الدبلوماسية :

أقامت الحكومة المؤقتة عدّة بعثات دبلوماسية، تتمتع بالحصانات والامتيازات التي تتمتع بها البعثات الأخرى في كل البلاد العربية كالجمهورية العربية المتحدة وتونس والمغرب وليبيا والعراق ولبنان وسوريا والمملكة العربية السعودية والأردن وكذلك في الدول الصديقة كنيغوسلافيا والصين الشعبية وأندونيسيا وباكستان وغانا ومالي وغينيا، هذا بالإضافة إلى وجود مكاتب للحكومة المؤقتة في الدول الغربية كمكتب لندن وبون وروما و مدريد وأيضاً في الدول الأخرى كمكسيكو وكوبا وطوكيو و نيودلهي وتتمثل مهام هذه المكاتب فيما يلي:

- ممارسة الأعمال الدبلوماسية المعتادة لأي حكومة
- الحصول على المساعدات اللازمة للثورة
- دحض الإدعاءات والافتراءات الفرنسية التي تعلنها ضد الثورة
- جلب المزيد من الدعم المعنوي للثورة
- إسماع صوت الثورة في الخارج
- تمثيل الثورة في مختلف المحافل الدولية

وقد تمكنت الحكومة المؤقتة من التغلب على كل الصعوبات وتحقيق انتصار عظيم تجسّد في تحقيق جلّ الأهداف التي سطرها قادة الثورة عشية اندلاعها وخلال مختلف المؤتمرات التي عقروها وهي:

- اعتراف فرنسا بالوحدة الشعبية والترايبية للجزائر بما في ذلك الصحراء
- الاستقلال والسيادة التامة
- الاعتراف بجبهة التحرير الوطني الممثل الشرعي والوحيد للشعب

الجزائري

وبعد لحظات من توقيع اتفاقيات إيفيان أعلن رئيس الحكومة المؤقتة السيد / بن يوسف بن خدة على أمواج إذاعة تونس ما يلي:

"باسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وبتفويض من المجلس الوطني للثورة الجزائرية، أعلن وقف إطلاق النار في كافة أنحاء التراب الجزائري ابتداءً من يوم 19 مارس 1962 على الساعة الثانية عشر⁽³⁷⁾"

وهكذا انتهى الوجود الفرنسي الاستعماري الذي خيم على الجزائر أكثر من قرن وربع قرن، وبعد ثورة دامت 7 سنوات ونصف غيرت بقوتها وحسن تنظيمها وشجاعة أبطالها الموقف الفرنسي الرافض لفكرة الاستقلال.

هوامش المقال

1. أول تصريح للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية أدلى به رئيس الحكومة السيد/فرحات عباس. الذاكرة العدد الرابع لسنة 1996 ص266.
2. عن قلة السلاح يقول المجاهد الأخضر بن طويال مبيناً أنّ كل الثورات انطلقت بدون سلاح "حكى لي أحد المسؤولين الصينيين الكبار الذي كان وزيراً للخارجية في حكومة الصين، وقد مات ويدعى شيني قال لي: "عندما خرجت للجبل كنت أحمل سكيناً من مطبخ والدتي"
- حزب جبهة التحرير الوطني، المنظمة الوطنية للمجاهدين، الطريق إلى نوفمبر، المجلد الأول، الجزء الثالث ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر (دت) ص46.
3. محضر أشغال مؤتمر الصومام: سعد دحلب، المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر، منشورات دحلب (دت) ص ص 78 - 79 .
4. المجاهد، عدد 22 - 7 (ماي 1958)
5. نفسه
6. نفسه
7. أحمد توفيق المدني "حياة كفاح"، مع ركب الثورة الجزائرية، ط2، ج3، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1988 ص ص 402، 403
8. نفسه
9. في 1 جوان 1958 كسب الجنرال ديغول ثقة المجلس الوطني الفرنسي و حصل على 329 صوتاً مقابل 224 صوتاً معارضاً الفرنسي و حصل على 329 صوتاً مقابل 224 صوتاً معارضاً
Michel Conntet De Gaulle et l'algerie Française (1958-1962) Imprimer en France Janvier 1996,P03
10. وزارة المجاهدين، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث استراتيجية العدو لتصفية الثورة الجزائرية، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة نوفمبر 1954، (دت) ص ص 209 - 210
11. عيّن الجنرال مورييس شال Challe Mouice خلفاً للجنرال ALLAR انظر يحي بوعزيز، ثورة أول نوفمبر 1954 - 1962 أهدافها وسائلها، مراحلها الكبرى، جريدة الأحرار، 5نوفمبر 2000 مجلة أول نوفمبر، العدد 19 سنة 1976 ص36.
12. يعتبر هذا المؤتمر أهم لقاء عالمي بعد الحرب العالمية الثانية، بسبب عدد الأعضاء الذين شاركوا فيه، حيث وجهت الدعوة إلى 52 دولة أفروآسيوية، حضر منها 49 و أربعة حركات

تحرر هي (قبرص، المغرب، تونس و الجزائر) ذات نظم سياسية و ثقافات و أجناس مختلفة، و كذا بالنسبة للنتائج التي تمخض عنها بالنسبة للجزائر، و بلدان إفريقيا و آسيا التي كانت لا تزال تحت الهيمنة الإستعمارية، حيث أيدّ تأييداً علنياً قضايا التحرر و نادى تضامناً و تعاون الشعوب المضطهدة.

صبري أبو المجد، من باندونغ إلى اكرا، الدار القومية العربية للطباعة، القاهرة (دت) ص37
13. وزارة الإعلام و الثقافية، النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني (1954 - 1962) مركب الطباعة بالرغاية، الجزائر، 1979.

14. كولين ليحوم، ترجمة أحمد محمد سليمان، الجامعة الإفريقية، الدار المصرية للتأليف و الترجمة، (دت)

15. د. بشير سعدوني، مرجع سابق، ص ص 146 - 147.

16. مجلة الذاكرة، السنة الثالثة العدد الرابع لسنة 1996 ص269.

17. المدني، مصدر سابق ص400.

18. نفسه.

19. سعد دحلب، مصدر سابق، ص ص 78 - 79.

20. نفسه، ص ص 112 - 113.

21. نفسه، ص ص 136، 137.

22. المدني، مصدر سابق، ص ص 411 - 445.

23. تعقيب الأخضر بن طوبال - حزب جبهة التحرير الوطني - الطريق إلى نوفمبر، المجلد الأول، ج3، مصدر سابق، ص32.

24. إسماعيل دبش، مرجع سابق، ص146.

25. انظر مقال روسيا و حرب الجزائر، المجاهد عدد19، 1مارس 1958 ص5.

26. د. مريم صغير المواقف الدولية من القضية الجزائرية 1954 - 1962، دار الحكمة، الجزائر، ص386.

27. سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، استراتيجية العدو الفرنسي، مرجع سابق، ص49.

28. المجاهد، عدد 68، 8/9/1960.

29. المجاهد عدد 89، 13/2/1961 ص2.

30. سلسل المشاريع الوطنية للبحث، استراتيجية العدو، مرجع سابق، ص ص 49، 50.

31. حزب جبهة التحرير الوطني، المنظمة الوطنية للمجاهدين، الطريق إلى نوفمبر، ج3، مصدر سابق، ص236.

32. حول ما جرى في هذه الدورة، انظر دمرم صغير، المواقف الدولية من القضية الجزائرية 1954 - 1962 دار الحكمة، الجزائر 2012، ص ص 322 - 328.

33. المجاهد عدد 34 - 1958/12/24.
34. انظر نص القرار لدى معمري خالفة، الأمم المتحدة، مرجع سابق، ص ص 201 - 202.
35. نفسه ص 206.
36. المجاهد عدد 88، 1962/12/01.
37. سعد دحلب، مصدر سابق، ص 271.